

وصلت إلى 136ر1 مليار درهم سنة 2018

## ارتفاع في الإحتياطات التي يتولى تدبيرها صندوق الإيداع والتدبير



كشفت مجموعة صندوق الإيداع والتدبير - الإحتياط ، أن إجمالي الإحتياطات التي يتولى تدبيرها الصندوق بلغت 136ر1 مليار درهم سنة 2018، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 2 في المائة مقارنة بسنة 2017.

وأوضح بلاغ للقطب الإحتياط التابع للمجموعة أنه يتم تدبير ما نسبته 87,6 في المائة من هذا الإحتياط من طرف النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بنظامه العام والتكميلي، في حين يتم تدبير نسبة 12,4 في المائة من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

ونقل البلاغ عن المدير العام للصندوق، السيد عبد اللطيف زغنون، قوله إنه «وفقا للخطة الاستراتيجية 2022، يهدف الصندوق إلى ترسيخ مكانته كطرف ثالث موثوق به، بين آخرين غيره، ويبرز كمدبر مرجعي لأنظمة التقاعد وصناديق الإحتياط كما يعيد تأكيد رسالته الطبيعية والتاريخية المتمثلة في توفير حلول مبتكرة ومرنة وسهلة التطبيق، وأن يكون طرفا مفيدا للسلطات العمومية في سياق إصلاح نظام التقاعد».

وتابع أنه على الرغم من التراجع المسجل في سوق البورصة، إلا أن محفظة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد سجلت سنة 2018 نتائج إيجابية تتعلق بالأداء المتوسط الصافي لتوظيفاته المالية بنسبة بلغت 7,4 في المائة خلال الخمس سنوات الأخيرة، مشيرا إلى أن جهود إحداث محفظة بديلة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد التي بدأت منذ 10 سنوات، قد تجسدت سنة 2018 من خلال استثمارات استراتيجية مهمة، ومردودية مطردة وإمكانات مؤكدة للتأمين.

وحسب زغنون، فإن محفظة التوظيفات الخاصة بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تظهر من جهتها باعتبارها واحدة من بين أفضل الأداءات التي تسجلها سوق السندات، ولاسيما محفظة مميزة تشكل 58 في المائة من الإيداعات وتختتم السنة بمردودية صافية بلغت زائد 4,31 في المائة.

ولالإشارة، فإن رقم المعاملات الخاص بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين عرف زيادة بنسبة 29 في المائة تفسرها خصوصا دينامية المساهمات في النظام التكميلي للتقاعد والتكفل بجزء من المحفظة المتعلقة بحوادث الشغل الخاصة بواحدة من أهم شركات التأمين الموجودة بالسوق.

وأشار البلاغ إلى أنه في ممت السنة الماضية بلغ عدد الأشخاص المسجلين ضمن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد 615 ألفا و789 مواطنا، بما في ذلك 486 ألفا و226 منخرطا، و129 ألف و563 محالا على المعاش، وذلك من خلال 3 آلاف و429 مؤسسة منخرطة، والذين تتكفل بهم منصة تدبير مرنة وقابلة للتطوير.

وعرفت هذه الأرقام - حسب المصدر ذاته - ارتفاعا قويا يمكن تفسيره من خلال عمليات التوظيف التي تنظمها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، واستمرار عملية دمج الصناديق الداخلية للتقاعد، التي تم تخصيصها سنة 2018 لدمج الصناديق الداخلية للتقاعد الخاصة بشركة أماديس طنجة وتطوان.

أما بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين يتم تدبيرهم 121 ألف و289 مستفيدا بالنسبة للتدبير الذاتي، و207 ألف و599 بالنسبة للتدبير لحساب أطراف ثالثة، بما في ذلك المستفيدين من صناديق العمل، والمساعدات المخصصة للأرامل اللاتي لديهن أيتاما «دعم الأرامل»، وكذا السلطات المنتوحة للنساء المطلقات أو المعوزات المتخلى عنهن واللواتي لديهن أبناء في إطار «صندوق التكافل الاجتماعي»، ليرتفع بذلك مجموع المواطنين الذين يستفيدون من خدمات صندوق الإيداع والتدبير - الإحتياط إلى 944 ألفا و677 شخصا.

وتظهر الحصيلة (الأكوتارية) المصادق عليها من طرف النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد أفقا لديمومة النظام يصل إلى 2044 (مقابل 2039 مسجلة سنة 2016)، و، على الرغم من مستوى جزئ أقل لققا من الأنظمة الأخرى على الصعيد الوطني، ستتم متابعة عملية الإصلاح المعياري، التي تعتبر في اتساق مع توجهات إصلاح التقاعد في المغرب، من طرف صندوق الإيداع والتدبير - الإحتياط لغاثة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وذلك بتنسيق تام مع السلطات المختصة.

ومن جهة أخرى، فإن الصندوق بذل جهود من أجل تحسين التكاليف العملية وتقليص نفقات التدبير المالي الخاص بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد مما أدى إلى تحسين ملحوظ في نسب التدبير، خصوصا على مستوى النفقات الإجمالية في الصندوق التي سجلت خلال السنتين الماضيتين تراجعا تراكميا بأربع (4) نقاط أساسية.

وفي إطار الجهود المتواصلة لواءة حكمة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين حول أنجع الممارسات لتدبير صناديق وأنظمة الإحتياط، المستمدة خصوصا من الخطوط التوجيهية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، قررت لجان التسيير في كل من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين إدخال تعديلات هيكلية تهم سير عمل هيئات الحكامة داخل كل من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، واختصاصاتها وتكوينها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدبير المالي.

المديرية العامة للأمن الوطني توضح

# النظام الأساسي الجديد لموظفي الأمن الوطني يصون ويعزز الحقوق المقررة للفائدة لجميع الموظفين



أكدت المديرية العامة للأمن الوطني أن النظام الأساسي الجديد لموظفيها يصون ويعزز الحقوق المقررة للفائدة لجميع موظفي الأمن الوطني، بمن فيهم الأطر المشتركة بين الوزارات التي ستختار الإجماع في أسلاك الشرطة، مشددة في المقابل على أن تدعيمها لهذه المكتسبات المادية والتوظيفية إنما يروم تمكين هذه الفئات من الموظفين من الاضطلاع الأمل بواجبها المهني المتمثل في خدمة قضايا أمن الوطن والمواطنين، وأبرزت المديرية، في بلاغ لها أول أمس، أنها تحرص على توضيح المعطيات غير الدقيقة والمغلوطة أحيانا، التي وردت في بلاغ منسوب «للسلطة الوطنية للمصرفين المغاربة»، والذي زعم أن النظام الأساسي الجديد لموظفي المديرية العامة للأمن الوطني جاء بمقتضيات «تضرر بالوضع المادي والنظامي والاعتباري للمصرفين العاملين بمصالح الأمن الوطني»، وذلك بدعوى وضعهم في درجات أدنى من درجات باقي الفئات المتساوية لها في السلايم وفي الأرقام الاستدلالية، ووضعهم في درجات مع فئات مرتبة في سلايم وأرقام استدلالية أدنى، وتوقيدا لهذه المكتسبات، يضيف البلاغ، فإن جميع الموظفين المدمجين سيحتفظون برقم استدلالي يفوق - أو على الأقل - يعادل رقمهم الاستدلالي في درجاتهم الأصلية، ويضمن لهم زيادات مهمة في الأجر الصافي الشهري، علاوة على التمتع بنفس الحقوق والمكتسبات المخولة لنظرائهم في أسلاك الأمن الوطني، من قبيل الاستفادة من نسق سريع

للمتقدمين في الدرجة والرتبة يتمثل في تقليص عدد السنوات للترشيح للترقي، وكذا توسيع قاعدة النسب والحصص التي يتم على أساسها الترقي، فضلا عن فتح آفاق واعدة للارتقاء في جميع الدرجات العليا للأمن الوطني، وهي الحقوق التي لم تكن متاحة لهذه الفئة من الموظفين في درجاتهم الأصلية، كما أن المقارنات غير السليمة التي تم إجراؤها مع باقي الأطر المعنية بالإجماع الاختياري، لم تأخذ بعين الاعتبار التعقيد القانوني والأساس التنظيمي المحددين للإطار الوظيفي العام لهذه الفئات المختلفة، كما أنها لم تستحضر تباين واختلاف أنظمتها الوظيفية الخاصة.

في مذكرة للمندوبية السامية للتخطيط

## انخفاض الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج



سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج لقطاع الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول، انخفاضا بنسبة 0,2 في المائة خلال شهر أبريل الماضي مقارنة مع الشهر ما قبله. وعزت المندوبية السامية للتخطيط، في مذكرة إخبارية حول الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني لشهر أبريل 2019، هذا الانخفاض لتراجع الأسعار في قطاع «الصناعات الغذائية» بنسبة 0,4 في المائة، وفي «صناعة الملابس» بنسبة 1,2 في المائة، وفي «صناعة النسيج» بنسبة 1,8 في المائة، وفي «صنع منتجات أخرى غير معدنية» بنسبة 0,4 في

المائة، وفي «نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والطين» بنسبة 0,7 في المائة. كما عرفت الأسعار في قطاع «صناعة المشروبات» ارتفاعا بنسبة 0,5 في المائة، وفي «صنع تجهيزات معلوماتية ومنتجات إلكترونية وبصرية» بنسبة 0,3 في المائة، وفي «صنع الأجهزة الكهربائية» بنسبة 0,1 في المائة.

أما فيما يخص الأرقام الاستدلالية للأثمان عند الإنتاج لقطاعات «الصناعات الاستخراجية» و«إنتاج وتوزيع الكهرباء» و«إنتاج وتوزيع الماء»، فقد عرفت استقرارا خلال شهر أبريل 2019.

